ممتنع بالذات كشريك الباري عز اسمه وانما كان امتناعه ذاتيا
لكونه مقتضى الذات وممتنع بالغير كعدم العالم وانما كان ممتنعا
بالغير لامتناع تخلف المعلول عن العلة التامة والممكن ايضا ينقسم
الى قسمين احدهما الممكن الموجود كافراد الانسان بالنسبة
الى نفسها وثانيهما الممكن المعدوم كالعنقاء وانما قدم الواجب على كالعنقاء بياه
الممتنع والممكن لان الواجب وصف الوجود وهو عين الذات و
الامتناع والامكان وصف النظير والممكن حقيقة لا وصف الله تعالى
فما يكون وصف الله تعالى حقيقة مقدم على ما لا يكون وصفه تعالى
حقيقة والممتنع على الممكن مع ان كل واحد منهما ليس وصفا
لله تعالى حقيقة ح لشرف الممكن عليه بالوجود لان الامتناع
والوجوب يشتركان في كون كل منهما مقتضى الذات فلهذا اقدم
او لانه لما كان امتناع النظير مستلزما للوحدانية المستلزمة
للرد على الثنوية والمجوسية والنصارى والطبايعية والافلاكية
لان الثنوية والمجوسية زعموا ان صانع العالم اثنان احدهما
خالق الخير والاخر خالق الشر وعبر عنهما بعضهم بيزدان واهرمن
وبعضهم بالنور والظلمة والنصارى انه ثالث ثلثة وعبروا عنهم
بالاقانيم الثلثة وهي ذات وعلم وحيوة وزعم بعضهم انه
اب وهو الله تعالى وابن وهو عيسى عم وزوجة وهي مريم رض
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا والطبايعيون ان الصانع اربع

الحرارة

95

الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والافلاكيين انه سبعة
زحل والمشتري والمريخ والشمس والزهرة والعطارد والقمر
وهذه الفرق كلهم هم المنكرون للصانع الحقيقي تعالى بالذات اما ذكر الامتناع
فقدم فان قلت الواجب اسم الفاعل لا يعمل الا اذا كان
بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي وههنا عمل مع انه بمعنى
الماضي قلت اذا دخل اللام على اسم الفاعل استوى الجميع الى الماضي
والحال والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة لكن حول عن
صيغته على صيغة الاسم كراهتهم ادخال اللام على الفعل الصريح
تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا او امس
وكذا الممتنع والممكن وانما انحصرت الاشياء في الواجب والممتنع
والممكن لان الشيء اما ان يكون وجوده مقتضى ذاته او عدمه
او لا يكون شيء منهما الاول الواجب الثاني الممتنع والثالث
الممكن واما بيان وجه الحصر من وجه اخر فهو ان الشيء اما ان يكون
مسلوب الضرورة عن احد الطرفين او عن الطرفين معا الثاني
الممكن والاول اما ان يكون السلب من جانب الوجود
او من جانب العدم الثاني الواجب والاول الممتنع فان قلت
لا عدم للواجب اصلا فلم قلتم ان الضرورة مسلوبة فيه عن طرف
العدم قلت العدم الفرضي حاصل له كما في توبيخ الواجب وكذا
لو قلت لا وجود للممتنع اصلا فلم قلتم ان الضرورة مسلوبة

والاسم الفاعل ج

Copyright © King Saud University